

أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (2000-2020)

The impact of economic instability on economic growth in Algeria
Standard Study for the Period (2000-2020)

د. جمال جعفري¹.

¹ جامعة المدية، مخبر استراتيجية التحول نحو اقتصاد أخضر STRATEV - المدية (الجزائر)، djafferi.djamel@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الارسال: 2022/04/15

ملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية لبحث وتحليل أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي ومدى الأهمية النسبية له مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه، وهو ما يساعد على اتخاذ السياسات الملائمة للتأثير في هذه المتغيرات ويعالج جوانب القصور بها، وبما يحقق أهداف النمو والتنمية ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من التغيير بالمجتمع الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى كثيرا من عدم الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي متمثلا في ارتفاع مستوى التضخم، أو على المستوى الخارجي متمثلا بالتراجع المستمر في العملة الوطنية، وأن المتغيرين يؤديان معا إلى عديد من المشكلات والاختلالات، مما أثر سلبا في مستوى الأداء الاقتصادي، ويعد أحد الأسباب الرئيسية لتدني معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وتوصي الدراسة باتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتحد من الواردات وتشجع تدفقات رؤوس الأموال وتزيد تدفقات تحويلات العاملين بالخارج بما يهدف إلى زيادة النقد الأجنبي، ومن ثم الحد من عجز ميزان المدفوعات وبالتالي من تدهور قيمة العملة الوطنية، وبما يدعم القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، العملة الوطنية، الاستقرار الاقتصادي.

تصنيفات JEL : E63, E00, C50

Abstract:

This research paper aims to research and analyze the impact of economic instability on economic growth and the extent of its relative importance compared to other factors affecting it, which helps to take appropriate policies to influence these variables and addresses their shortcomings, in order to achieve the goals of growth and development and we are on the threshold of a new phase of Change in Algerian society. The study concluded that the Algerian economy has suffered greatly from economic instability, both at the internal level represented by the high level of inflation, or at the external level represented by the continuous decline in the national currency, and that the two variables together lead to many problems and imbalances, which negatively affected the level of performance Economic, and is one of the main reasons for the low rate of economic growth during the study period.

The study recommends taking measures aimed at increasing exports, limiting imports, encouraging capital flows and increasing remittances flows of workers abroad, with the aim of increasing foreign exchange, and then reducing the balance of payments deficit and consequently the deterioration of the value of the national currency, which supports the productive and competitive capacity of the Algerian economy

Keywords: Inflation; economic growth; exchange rate; national currency; economic stability.

JEL Classification Cods : C50, E00, E63

يعد تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي متمثلاً باستقرار مستوى الأسعار، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي الخارجي متمثلاً باستقرار قيمة العملة الوطنية من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية للمجتمع، غير أن كل هذه العوامل تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية للمجتمع، حيث كلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار الاقتصادي والسياسي فإنه يسهم في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي يحقق معدلات نمو مرتفعة وهو ما تحقق في الاقتصاديات الناشئة في دول جنوب شرق آسيا والصين والهند، بينما الدول التي تعاني عدم الاستقرار الاقتصادي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فإنه يؤثر سلباً في مستوى الأداء الاقتصادي بها، وتحقق معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة.

تعتبر مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية من بين أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ عقود، مما أثر ذلك على النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية، ورغم التدابير التي اتبعتها إدارة السياسة النقدية والتي أدت إلى حصول استقرار معدلات التضخم وأحياناً انخفاضها خلال الفترة 2000-2020، إلا أن هذه المشكلة لا تزال تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة التضخم عام 2000 ما يعادل 0.33% لتنتقل عام 2012 إلى 8.89% ثم تشهد انخفاضاً عام 2020 حيث قدرت بنسبة 2.41%. ويعزي استمرار هذه المشكلة إلى تعدد الأسباب المؤدية لها والتي تظهر من خلال الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، عجز العرض المحلي من السلع والخدمات في مواكبة التغير في الطلب الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الاقتصادية والتي بدورها أدت إلى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي ومن ثم ارتفاع الضغوط التضخمية.

مشكلة البحث: إن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي يعد من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية، لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة ما يمثل أفضل مقياس لمدى التقدم والتحسين في مستوى المعيشة، وبالتالي رفاهية أفراد المجتمع، ومن أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي ما تعلق بالاستقرار الاقتصادي متمثلاً في استقرار مستوى الأسعار واستقرار قيمة العملة الوطنية، وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الثلاثة الماضية حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي انعكست في ارتفاع معدل التضخم و التراجع المستمر في قيمة العملة الوطنية وبالتالي تدور مشكلة البحث حول العديد من الأسئلة هي:

- إلى أي مدى أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؟
- ما هو تأثير معدل التضخم في النمو الاقتصادي؟

فرضية البحث:

يكون لعدم الاستقرار الاقتصادي (معدل التضخم) تأثير سلبي في النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لما يترتب عليها من تأثير سلبي في مناخ الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والحد من تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية... الخ.

أهمية البحث وهدفه:

تتمثل أهمية البحث بتصديده لواقعة من أهم القضايا المعاصرة على الساحة الجزائرية في الظروف الراهنة، لبحث وتحليل أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي ومدى الأهمية النسبية له مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه، وهو ما يساعد على اتخاذ السياسات الملائمة للتأثير في هذه المتغيرات ويعالج جوانب القصور بها، وبما يحقق أهداف النمو والتنمية ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من التغير بالمجتمع الجزائري، كما أن إجراء هذا البحث بصورة مستقلة على الاقتصاد الجزائري يساعد على اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف الخاصة به.

وفقا لذلك، فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الأهمية النسبية لهذا التأثير مقارنة بالمتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي الأخرى، ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث السالفة الذكر.

منهج البحث:

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ويتم قياس تأثير هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على التكامل المشترك، حيث يتم تقدير تأثير هذه المتغيرات في النمو وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (EViews 10).

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور -فضلا عن المقدمة - كما يلي:

المحور الأول: أثر التضخم وانخفاض قيمة العملة في النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: تطور عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (2000-2020).

المحور الثالث: النموذج القياسي لتقدير أثر عدم الاستقرار الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: أثر التضخم وانخفاض قيمة العملة في النمو الاقتصادي.

تحتوي دراسة عدم الاستقرار الاقتصادي وأثره في النمو الاقتصادي، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، حيث تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقات سواء من خلال بيانات قطاعية في عديد من الدول، أو من خلال بيانات السلاسل الزمنية على مستوى الدولة الواحدة.

أولا: أثر التضخم في النمو الاقتصادي.

أثارت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على مدى العقود القليلة الماضية اهتماما واسعا من قبل خبراء الاقتصاد الكلي وواضعي السياسات النقدية في البنوك المركزية في كل الدول سواء المتقدمة أو النامية. (Amunu umaru, 2012pp 185-186) وذلك لأن تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يعد من أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في عالم اليوم، ويمثل ذلك هدفا أساسيا للسياسة النقدية بأي مجتمع. ولا تزال دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مثيرة للجدل على الصعيدين النظري والتطبيقي في ما بين المدارس الفكرية المختلفة، وما إذا كان التضخم ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي أو ضار له، وقد أثير حول ذلك نقاش كثير نظريا وتطبيقيا، حيث يرى البعض أنه يؤثر إيجابيا في النمو من خلال زيادة مستوى التشغيل وخفض معدل البطالة (نجا، 2015). والعرض الآخر يرى عكس ذلك أنه يؤثر سلبا في النمو نتيجة لما يترتب عليه من سوء توجيه الاستثمارات والتأثير سلبيا في كفاءة الاستثمار، ومن ثم التراكم الرأسمالي (نجا، 2015، صفحة 11)، وكذلك التأثير في سلبا في معدلات الادخار نتيجة لإضعاف ثقة الأفراد في العملة وأن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية متدنية أو سالبة، وعجز ميزان المدفوعات نتيجة لنقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبيا. ومن ثم تقليل القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية، وكذلك بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و إلى عملات أكثر استقرارا، وفي الوقت نفسه الحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات للداخل.

حيث يعرف التضخم بأنه الإرتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على مدى فترة زمنية طويلة، ويرتبط التضخم بدرجة كبيرة بالتوسع في الإصدار النقدي، لذا يعرف " التضخم بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة " *Inflation is too mush money* « chasing too few goods ». فتعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت إليها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والتناقضات (جمعة، 2000ص357)، إلا أن التعريف المنتشر بين جل

العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار وهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هة ارتفاع الأسعار (غطوان، 1989ص177)، ويعرف جونسون التضخم بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، حيث اعتبر هذا المفهوم أبسط المفاهيم، بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق، ويرى أن الإرتفاع في الأسعار ليس بالضرورة أن يكون تضخما فقد يكون ناتجا عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك أو حركية في الاقتصاد ونحو التوسيع في الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار نظرا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخما (الحلاق، 2016ص182)،

وهناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير أسباب التضخم وهي زيادة الطلب الكلي، نقص العرض الكلي، وأغلب أسباب التضخم في الدول النامية ترجع إلى التوسع في الأصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، فضلا عن جمود الجهاز الإنتاجي بسبب عديد من الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول. ويؤكد مُجدُّ الحسن الخليفة أن التضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويرى الاقتصاديين أن هنالك عدد من أنواع التضخم منها على سبيل المثال (الخليفة، 2013 ص 40-39):

– **التضخم الزاحف (creeping inflation):** والذي يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدل 3% أو أقل سنويا، ويرى البعض ان ذلك له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، نسبة لتوقع ارتفاع الأسعار مستقبلا وبالتالي ارتفاع الطلب ومن ثم زيادة النمو.

– **التضخم المتحرك (walking inflation):** وفيه تتراوح النسبة 3 – 10% سنويا.

– **التضخم المفرط (hyper inflation):** تفوق فيه النسبة 50 % سنويا، وحدث ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الأهلية في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية وفي زيمبابوي خلال فترة بداية الألفية الثانية.

– **التضخم الركودي (stagflation):** والذي يتزامن فيه التضخم مع الركود، وقد يحدث الركود منفصلا ويتطور لانكماش، ويصاحب الانكماش انخفاض في الطلب والأسعار و الإنتاج ومن ثم انخفاض الأجور وظهور البطالة.

تشير التجارب إلى أن المعالجة تتمثل في تبني سياسة نقدية ومالية توسعية بتخفيض تكلفة التمويل وزيادة عرض النقود وتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الجاري والتنموي مما يكون لها من آثار إيجابية على النمو، وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه ارتفاع معدل التضخم وعلى الجانب الآخر فإن ارتفاع معدل النمو يزيد العرض الكلي للسلع و الخدمات ويخفض التضخم، وفي حالة اتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية للحد من التضخم، فإنه يكون في الوقت نفسه على حساب النمو الاقتصادي، ولذا يكون هناك صراع بين المتغرين (نجا، 2015، صفحة 11).

وتعود أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الآونة الأخيرة في الأسباب المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بأسواق السلع والخدمات في كثير من البلدان النامية، علاوة على ممارسات احتكارية في مجالات عديدة للإنتاج والتوزيع والمغالات في هوامش الربح، حيث يعد التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وان وجوده في الاقتصاد يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها، ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام (حماد، 2014 ص42-41). فالتضخم يعمل على التهام الأجور والأرباح، ويقضي على الدافع للعمل، ويقتل الحافز على الاستثمار، فبذلك يعث باستقرار الدول المتقدمة ويعوق عمليات التنمية في الدول النامية، ويعيد توزيع الدخل القومي والثروة بين الأفراد بطريقة عشوائية لا تمت بصلة لمبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الإنتاجية،

إن علاقة التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال موضع جدل وغير حاسمة نوعا ما، حيث ان العديد من الدراسات لم تؤكد هل هي علاقة إيجابية أم سلبية؟ وبصفة عامة تؤكد دراسات عديدة أن التضخم المنخفض والمستقر يعزز النمو الاقتصادي، والعكس صحيح. حيث في الغالب تكون هناك مفاضلة بين استقرار الأسعار والنمو سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، حيث عادة ما تكون العلاقة بين التضخم والنمو في الأجل القصير إيجابية، ولكن عادة ما تنعكس هذه العلاقة في الأجل الطويل بعد تحطيمها حدا معيناً يسمى عتبة التضخم (threshold inflation)، وقد توصلت عدة دراسات تعتمد على القياس الاقتصادي إلى أن التضخم يكون له آثار إيجابية

في النمو حتى حد معين (عتبة التضخم)، وبعد ذلك تتحول إلى أن تكون آتاره سلبية. وقد ذكر الباحث علي عبد الوهاب نجا في دراسته الموسومة بـ " أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2012، دراسة تحليلية قياسية، بعض الدراسات السابقة كمايلي:

- "التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة (1981-2005)" باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوضح النتائج أنه توجد علاقة سلبية طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي، وأن عتبة التضخم تقدر بحوالي 6%.
- "التضخم والنمو الاقتصادي في الهند: تحليل تطبيقي"، وذلك خلال الفترة (1976-2007): باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتشير النتائج إلى أنه توجد علاقة سلبية بين التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث إن ارتفاع معدل التضخم في الفترة السابقة يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.
- "تأثير التضخم في النمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري: تحليل تطبيقي" وذلك خلال الفترة (1970-2010)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن التضخم يؤثر إيجابيا في النمو من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، كما أن الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي يسبب التضخم، وليس العكس.
- "أثر التضخم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة تنزانيا"، وذلك خلال الفترة (1990-2011) باستخدام أسلوب التكامل المشترك والانحدار البسيط (OLS). وتشير النتائج إلى أن التضخم له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، حيث زيادة معدل التضخم بنسبة 1 بالمائة يترتب عيه انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.54%.

من خلال الدراسات السابقة المذكورة أعلاه يتضح لنا العلاقة المثيرة للجدل بين التضخم والنمو الاقتصادي على الصعيدين النظري والتطبيقي، وما إذا كان التضخم ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي أو ضار له، وإن كانت العلاقة بينهما إيجابية في الأجل القصير، وتنعكس سلبا في الأجل الطويل بعد تخطيها عتبة التضخم، وإن كان كذلك فما هو مقدار عتبة التضخم؟.

ثانيا: أثر انخفاض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي.

تعاني معظم الدول النامية تراجعا في قيمة عملاتها الوطنية نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري، وبالتالي زيادة مدفوعاتها الخارجية مقارنة بإيراداتها الخارجية وما يترتب على ذلك من زيادة في عجز موازين مدفوعاتها الخارجية. وهذا التراجع في قيمة العملة يمكن أن تكون له آثار توسعية أو انكماشية في النمو الاقتصادي بالدولة (نجا، 2015، صفحة 13). وتؤيد المنظمات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي (FMI) تخفيض قيمة العملة الوطنية كوسيلة مساعدة للنمو الاقتصادي إلى جانب القروض والمساعدات التي تقدمها للدول النامية (Genye, 2011 p 03).

إن انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى دولة ما يعني ارتفاع أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة إلى عملة هذه الدولة، وعادة ما يحدث هذا بصورة تلقائية في حالة اتباع الدولة لنظام سعر الصرف المرن أو الحر. على عكس سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يستخدم عن عمد من قبل السلطات النقدية وتكمن في التقليل المعتمد من قيمة العملة الوطنية - انخفاض القيمة الرسمية لسعر الصرق -، أي تتمثل في إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطات، من خلال جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة، ما يعني زيادة الصادرات لأنها تكون أرخص نسبيا والحد من الواردات لأنها تكون أعلى نسبيا.

ويحدث هذا في حالة اتباع الدولة لنظام الصرف الثابت أو التعويم المدار. ولقد ارتبطت هذه السياسة إلى حد بعيد مع برامج التكيف الهيكلية التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية (زاوية، 2016 ص10).

يعد موضوع انخفاض أو/ تخفيض قيمة العملة الوطنية من الأمور التي تحظى باهتمام كبير على الصعيد العالمي لأي دولة، نتيجة لما يترتب على ذلك من نتائج وآثار مهمة في عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال الدولية، وبالتالي ميزان المدفوعات ومستوى الناتج.... إلخ. وهناك أسباب تؤدي إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية منها ما يلي:

- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** يقصد بالعجز في ميزان المدفوعات أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل إلى الميزان التجاري، نتيجة لقلّة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج (حميداتو، 2016 ص286).

- **ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة:** يقصد بها ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل في العملات الإرتكازية في المنطقة النقدية سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة.

ينظر البعض إلى موضوع تخفيض أو/ انخفاض قيمة العملة الوطنية كأداة لتحسين قطاع التجارة الخارجية وبخاصة الفكر التقليدي ويرى أنها سياسة توسعية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، كما أنها تعد أحد مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي إلى جانب إصلاح السياسة التجارية (نجا، 2015، صفحة 13)، حيث إن تخفيض قيمة العملة وما يترتب عليه من زيادة الصادرات والحد من الواردات يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف، لأن زيادة الصادرات تعد إضافة إلى الدخل القومي، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج وتوفير مزيد من فرص العمل، ومن ثم تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، هذا فضلا عن تحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة عرض العملة الأجنبية. (Miteza, 2006 p77)

لكن من أجل إنجاح هذه السياسة في تحقيق هذه الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات وزيادة القدرة الإنتاجية فإنها تتطلب شروط معينة نذكر منها مايلي (العباس، 2003 ص 26):

- درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية.

- درجة مرونة الطلب من الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير.

- درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة.

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

باختصار ما يعني ارتفاع مرونتي الطلب الخارجي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، ومن ثم ضرورة تحقق ما يسمى بشروط مارشال ليرنر (Marshall Lerner)، فضلا عن ارتفاع مرونة العرض المحلي للصادرات والعرض الخارجي للواردات.

يرى البعض الآخر أنه يترتب على تخفيض قيمة العملة، وبخاصة في الدول التي تحدث فيها أزمات اقتصادية، تدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما يترتب عليها ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وخاصة إذا كانت نسبة مهمة من مستلزمات الإنتاج مستوردة، كما أن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات الناتج من التخفيض وما يترتب عليه من زيادة الطلب على السلع المحلية يغذي الضغوط التضخمية، ويزيد اختلال توزيع الدخل في مصلحة الأفراد ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف المستلزمات المستوردة يزيد تكاليف الاستثمار ويحد من معدلات الاستثمار. وكل هذا يؤدي إلى نقص الطلب

الكلي، ما يزيد تلك الآثار الانكماشية، كما أن تراجع قيمة العملة الوطنية وتوقع ذلك باستمرار يؤدي إلى هروب رؤوس الأعمال إلى الخارج وإلى عملات أخرى أكثر استقراراً، فضلاً عن أنها تحد من تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل. (نجا، 2015، صفحة 14).

ولعل الكثير من الدراسات السابقة التطبيقية تطرقت إلى موضوع أثر انخفاض أو/ تخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي نذكر منها (نجا، 2015، صفحة 14):

- "تخفيض قيمة العملة ونمو الناتج: دليل من باكستان" خلال الفترة (1980-2009)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ECM)، وتشير النتائج إلى أن تخفيض قيمة العملة يؤثر إيجابياً في نمو الناتج، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين.

- "تخفيض قيمة العملة والنمو الاقتصادي: حالة إثيوبيا" وذلك خلال الفترة (1980-2010) باستخدام أسلوب الإنحدار OLS ، وتشير النتائج إلى أن تخفيض قيمة العملة يكون له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي في العام نفسه، ولكن مع وجود فترات تباطؤ يكون له تأثير إيجابي.

- "سعر الصرف والنمو الاقتصادي: تقييم تطبيقي من بنغلادش" وذلك خلال الفترة (1980-2012)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي (FMOLS) و (ECM)، وتوضح النتائج أن تخفيض قيمة العملة بنسبة 10% يترتب عليه زيادة الناتج المحلي بنسبة 3.2% في الأجل الطويل، بينما يخفض الناتج المحلي بنسبة 0.5% في الأجل القصير.

يتضح مما سبق أن آثار تخفيض أو/انخفاض قيمة العملة المحلية تكون نتائجها غير محددة، فالبعض يرى أنها تكون لها آثار إيجابية نتيجة لما يترتب عليها من آثار توسعية على النشاط الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، والبعض الآخر يرى عكس ذلك وأنه يترتب عليها آثاراً سلبية في النشاط الاقتصادي نتيجة لما يترتب عليها من آثار انكماشية، غير أن هذا يختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف هيكل الاقتصاد وخصائصه.

المحور الثاني: تطور عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (2000-2020).

نستعرض في هذا المبحث تطور معدل التضخم كمعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتطور قيمة العملة الوطنية كمعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي الخارجي، وذلك خلال فترة الدراسة (2000-2020) وذلك على النحو التالي:

أولاً: تطور معدلي التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

يوضح الجدول رقم (01) تطور معدلي التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (01): تطور معدلي التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الفترة	معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	النمو الاقتصادي، مُقاساً بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار بالأسعار الجارية.
2000	0.33	54.79
2001	4.22	54.74
2002	1.41	56.76
2003	4.26	67.86
2004	3.96	85.33
2005	1.38	103.19
2006	2.31	117.02
2007	3.67	134.97

جمال جعفري

171.00	4.85	2008
137.21	5.73	2009
161.20	3.91	2010
200.01	4.52	2011
209.05	8.89	2012
209.75	3.25	2013
213.81	2.91	2014
165.97	4.78	2015
160.03	6.39	2016
170.09	5.59	2017
174.91	4.26	2018
171.76	1.95	2019
145.00	2.41	2020

المصدر: أعد من قبل الباحث، اعتمادًا على: World Bank, World Development Indicators, Database online

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) شهدت تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض، حيث سجل معدل التضخم سنة 2000 أدنى مستوى له منذ الإستقلال (0.33%)، وذلك راجع إلى اتباع سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية صارمة مست تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها إلى مستويات قياسية، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وبالتالي التحكم في أخطار التضخم، لكن سرعان ما سجل إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2001 حيث بلغ (4.22%) ويعود سبب ذلك إلى ضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة، وكذا ارتفاع الأجور، كما تم ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها، ويعاود انخفاضه خلال عام 2002 حيث بلغ معدل 1.41%، الأمر الذي يعود إلى السياسة النقدية المتبعة، حيث تم اعتماد سياسة صارمة لمراقبة تطور كتلة السيولة المصرفية (بشيشي، 2015 ص 109).

تجاوز معدل التضخم 3% سنة 2004 وهو المعدل المستهدف الذي وصل إلى 3.96%، الذي يؤكد أن الرهان على معدل صغير في الجزائر يعد رهانا صعبا، مما يبين مدى ضعف السياسة النقدية، ويعود في الأساس هذا الارتفاع إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، والجزائر أغلب دخلها مقوم بالدولار وأغلب وارداتها متأتية من الاتحاد الأوربي: أي مقومة بالأورو، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الواردات وبالتالي نفقات الدولة (تضخم مستورد).

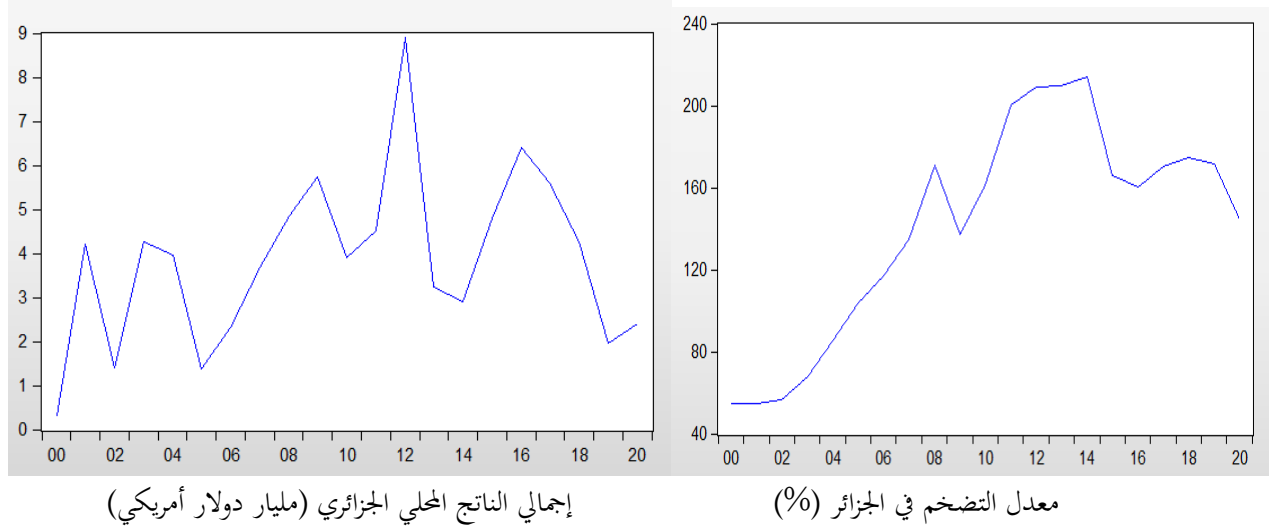
شهدت سنة 2012 أكبر معدل للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) حيث بلغ معدل 8.89%، ويعود سبب ذلك بالأساس إلى الزيادات الكبيرة في الأجور منذ سنة 2011 و 2012، وخاصة دفع مستحقات للعديد من القطاعات بأثر رجعي (وصلت إلى مستحقات ثلاث سنوات) أدى إلى ارتفاع كبير في القدرة الشرائية، الأمر الذي لم يقابله أي زيادة في الإنتاج، وبالتالي حدثت صدمة تضخمية لم يستطع البنك المركزي تداركها. وهذا ما تزامن مع ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، حيث أكد خبراء صندوق النقد الدولي أن هذه صدمة عابرة خاصة أن البنك المركزي اتخذ كل التدابير اللازمة لتخفيض معدل التضخم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التضخم عام 2013 أين سجل معدل 3.25%.

وسجل معدل التضخم سنة 2016 معدل 6.39%. ثم يشهد انخفاضا عامي 2017 و 2018 حيث سجل على التوالي 5.59%، 4.26%. كما بلغ معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة 2019، 2020 معدلات 1.95%، 2.41%.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال تحليل بيانات معدل التضخم في الجزائر هو أنه من الصعب على البنك المركزي أن يحافظ على استقراره، وذلك لأنه يتأثر دائما بالأسعار العالمية وبأسعار الصرف بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العمومية لبناء البنية التحتية، ناهيك عن

ارتفاع الطلب المحلي الكلي وعجز العرض المحلي الكلي عن توفير السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي المتزايد. وهو ما يتطلب العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات كالزراعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التحويلية. شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا إيجابيا خلال فترة الدراسة حيث سجل أقل قيمة له عام 2001 حيث قدر بـ 54.74 مليار دولار أمريكي، كما سجل أعلى قيمة له خلال عام 2014 أين قدر بمبلغ 213.81 مليار دولار أمريكي. إلا أنه شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا حيث انخفض إلى 165.97 مليار دولار أمريكي سنة 2015، بعدما كان مقدر بـ 213.81 مليار دولار أمريكي. كما يبلغ متوسطه خلال الفترة (2016-2020) مبلغ 164.35 مليار دولار أمريكي. ويعود هذا التراجع إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال الفترة الأخيرة من الدراسة. ويوضح الشكل رقم (01) الاتجاه العام لمعدلي التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الشكل رقم (01): تطور معدلي التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



إجمالي الناتج المحلي الجزائري (مليار دولار أمريكي)

معدل التضخم في الجزائر (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه التذبذب الكبير الحاصل في معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وهو ما يدل على صعوبة المحافظة على استقراره نتيجة الأسباب التي تطرقنا إليها سابقا وهو ما يدل على عدم وجود استقرار اقتصادي داخلي. ويوضح التحليل الاتحادي لمعدل النمو الاقتصادي وجود ارتفاع محدود به، حيث شهد تراجعا منذ سنة 2015. وهذا بسبب عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي خلال هاته الفترة.

ثانيا: تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

ان الحفاظ على استقرار العملة المحلية يعتبر من الأولويات الأساسية للسياسة النقدية في أي بلد كان ويعتبر من الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، فاستقرار سعر الصرف يعمل على توفير بيئة مواتية للاستثمار خاصة الأجنبي منه ويساهم في تعبئة الادخار الوطني والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس تسعى حكومات دول العالم خاصة السلطات النقدية المختصة الى اتباع سياسات لضمان الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة لديها تجنباً للآثار السلبية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية داخليا وخارجيا خاصة في ظل الانفتاح التجاري والاقتصادي الكبير الذي أصبح من ميزات الاقتصاد العالمي.

ويعرف سعر الصرف على أنه بمثابة نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلته بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى، ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، وليس تعادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، إذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات (طلحة، 2018/2019).

ص 70-71). أي هو عدد الوحدات النقدية من تلك العملة التي تستبدل في سوق الصرف الأجنبي بوحدة نقدية واحدة من عملة أخرى (جبار، 2016 ص20)، وبالتالي فإن تسعير العملات يأخذ شكلين:

– **التسعير المباشر:** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

– **التسعير غير المباشر:** وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً لدى دول العالم.

• **المحددات النظرية لسعر الصرف:**

بالرغم من أن سعر الصرف يتحدد من خلال العرض والطلب على العملات، إلا أنه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية حيث سيتم ذكر المحددات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف.

– **سعر الصرف وسعر الفائدة:** إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية في دولة ما يؤدي ذلك إلى تحفيز رأس المال الأجنبي للاستثمار في تلك المناطق مؤدياً إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس (مخنان، 2017، صفحة 276).

– **سعر الصرف التضخم:** يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض الصادرات، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع.

– **سعر الصرف وميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالخارج، فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية ما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد، والعكس في حالة الفائض.

– **سعر الصرف والميزان التجاري:** يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فعندما تزداد قيمة الصادرات على قيمة الواردات نقول أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، وفي الحالة العكسية يحدث عجز على مستوى الميزان التجاري، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدر أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى فمثلاً: عندما يصبح الأورو قادراً على شراء عدد وحدات أكبر من الدولار الأمريكي، فيقال هنا أن الأورو قد ارتفعت قيمته بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويوضح الجدول رقم (02) عامل التحويل البديل للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2020):

جدول رقم (02): تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2020)

الفترة	سعر الصرف الجزائري (بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)
2000	75.25
2001	77.21
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.27
2006	72.64
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.64

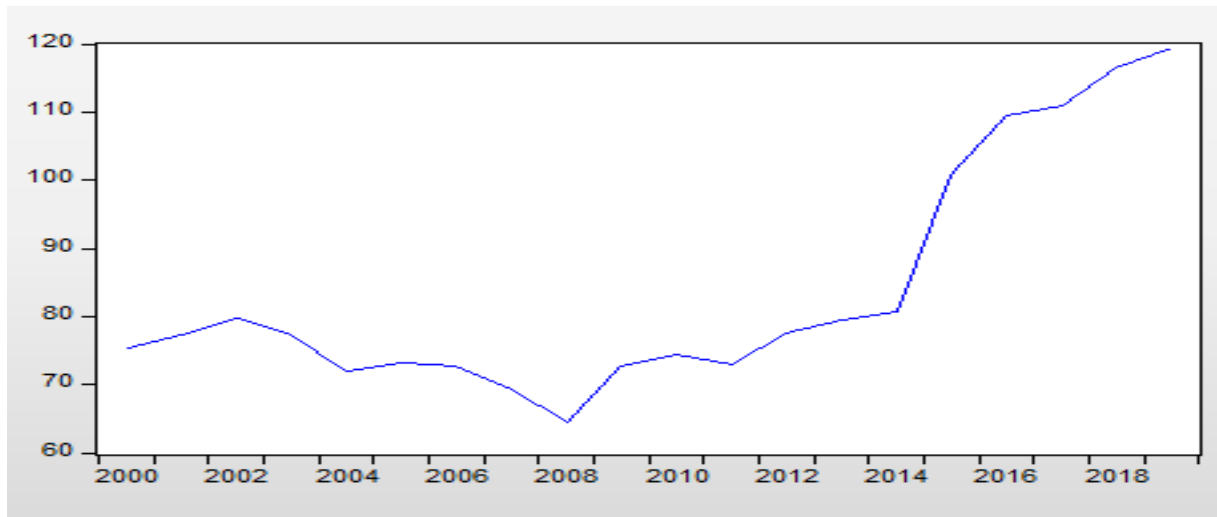
74.38	2010
72.93	2011
77.53	2012
79.36	2013
80.57	2014
100.69	2015
109.44	2016
110.97	2017
116.59	2018
119.35	2019
126.77	2020

المصدر: أعد من قبل الباحث، اعتماداً على: World Bank, World Development Indicators, Database online

نلاحظ من خلال الجدول السابق التقلبات الشديدة التي عرفها عامل التحويل البديل للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث شهد خلال الفترة 2000-2013 نوع من الاستقرار حيث تراوحت قيمته ما بين 75.25 سنة 2000، وقدر بـ 74.38 سنة 2010 وبذلك أخذ ميلاً موجياً شديداً للانحدار، ويعود سبب ذلك إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة.

أما خلال الفترة 2013-2020 فقد شهد معامل التحويل البديل للعملة المحلية مقابل الدولار اتجاهها نحو التصاعد حيث قدر عام 2013 بـ 79.36 ليصل عام 2020 إلى 126.77 ويعود سبب هذه القفزة الكبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتقلباتها التي حدثت خلال هذه الفترة. والشكل رقم (02) يوضح هاته التطورات التي شهدتها عامل التحويل البديل (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي).

الشكل رقم (02): سعر الصرف الجزائري (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

يتضح مما سبق تراجع قيمة الدينار الجزائري في مواجهة الدولار بهذه المعدلات نفسها، وبالتالي معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلال كبير على المستوى الخارجي.

يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني عدم الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي متمثلاً بارتفاع التضخم، أو عدم الاستقرار الخارجي متمثلاً بزيادة عجز ميزان المدفوعات وهو ما انعكس تراجعاً مستمراً في قيمة العملة الوطنية، وأن المتغيرين يؤديان معاً إلى مزيد من عدم الاستقرار ومزيد من الاختلال، وقد انعكس ذلك سلباً على مستوى الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

المحور الثالث: النموذج القياسي لتقدير أثر عدم الاستقرار الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

يهدف هذا النموذج إلى تحديد أثر عدم الاستقرار الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر كميًا، ومن ثم تحديد الأهمية النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (2000-2020)، بما يسمح باتخاذ إجراءات أكثر ملائمة للسياسات الاقتصادية مستقبلًا والتي يمكن أن تسهم في الحد من الآثار السلبية لهذه المتغيرات، ومن ثم الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

أولاً: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات

يستند هذا النموذج في قياس أثر عدم الاستقرار الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر كميًا إلى الأساس النظري لنموذج "سولو الموسع" (Extended Solow Growth Model)، الذي يعتمد بدوره على دالة إنتاج كوب دوغلاس التجميعية-كوب (Coub-Douglas Aggregate Production Function)، في ظل ثبات غلة الحجم (نجا، 2015، صفحة 23).

يرجع اختيار نموذج سولو إلى عدد من الأسباب أهمها:

- أن نموذج سولو في ظل ثبات غلة الحجم يعالج النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، وباقي المتغيرات التي تؤثر فيه كمتغيرات خارجية، كما يسهل توسيع نطاقه ليتضمن متغيرات أخرى، الأمر الذي يمكن من إدخال عديد من المتغيرات المؤثرة في معدل النمو تماشياً مع هدف البحث.

- سهولة تقدير نموذج سولو، ومن ثم سهولة تحديد أثر المتغيرات الخارجية التي تعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي كمتغير داخلي مقارنة بنماذج النمو الذاتية التي تكون كل متغيراتها داخلية.

يعتمد نموذج سولو على دالة الإنتاج كوب - دوغلاس التي تكون على الصورة التالية:

$$Y_t = A_t K_t^a L_t^{(1-a)}$$

حيث أن:

Y : تشير إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

K : تشير إلى رصيد رأس المال بالمجتمع.

L : تشير إلى عنصر العمل المستعمل.

A : تشير إلى المستوى التكنولوجي أو مستوى المعرفة الفنية بالمجتمع.

t : تشير إلى الفترة الزمنية.

a : $(1 - a)$: تمثل مرونتي الناتج بالنسبة لكل من رأس المال والعمل على التوالي.

تؤثر العوامل الأخرى خلاف عنصر العمل ورأس المال في الناتج من خلال التأثير في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، التي تمارس أثرها من خلال الحد الثابت في الدالة أو ما يسمى بمستوى المعرفة الفنية، غير أنه لا يمكن تضمين المعادلة كل المتغيرات التي تؤثر في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومن ثم في النمو الاقتصادي، ونظرا لصعوبة إجراء تقدير دقيق لأثر كل متغير بصورة فردية على النمو، فإنه سوف يتم التركيز على المتغيرات الأكثر أهمية وتأثيرا في معدل النمو في نموذج سولو، لذلك سوف يتم التركيز على المتغيرات التي تتعلق بمستوى التشغيل، وعدم الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي متمثلا بالتضخم، أو على المستوى الخارجي متمثلا في انخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي فإن النموذج المقترح يتكون من الدالة التالية:

$$GDP = F(IC_t + Lx_t + EMR_t)$$

نظرا لدالة كوب - دوغلاس التي تم الاعتماد عليها من خلال نموذج سولو للنمو هي دالة أساسية وبالتالي: فإن التحويل الخطي لها هو شكل الدالة في صيغة اللوغاريتم الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form)، وبالتالي تكون معادلة النموذج المقترح على الصورة التالية:

$$\ln GDP = \beta_0 + \beta_1 \ln IC_t + \beta_2 \ln Lx_t + \beta_3 \ln EMR_t + U_t$$

يرجع اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج إلى:

- يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
- أن هذا الشكل أكثر ملاءمة للتعبير عن دالة كوب - دوغلاس في صورتها الأصلية، التي تم الاعتماد عليها في نموذج سولو.
- أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية نظرا إلى تحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
- أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع من دون التأثير بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.

وفقا للمعادلة السابقة، فإن رموز المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عنها وطريقة قياسها، فضلا عن التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية وأثرها في النمو الاقتصادي، وفقا لمنطق الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية السابق عرضها، كانت على النحو التالي:

GDP	تشير إلى إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي، وزيادته تعني ارتفاع معدل النمو عبر الزمن.
IC_t	تشير إلى معدل التضخم السنوي، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، كمؤشر لعدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وارتفاعه يعني زيادة في عدم الاستقرار الداخلي، مما يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، ويتوقع أن تكون آثاره سلبية في النمو الاقتصادي.
Lx_t	تشير إلى سعر الصرف المحلي أي سعر صرف الدينار الجزائري مقدرًا بالدولار كمؤشر لعدم الاستقرار الاقتصادي الخارجي، وانخفاضه يعني زيادة في عدم الاستقرار الاقتصادي الخارجي نتيجة لزيادة عمز ميزان المدفوعات، مما يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
EMR_t	تشير إلى القوة العاملة بالمجتمع (بالمليون شخص)، وارتفاعها يعني ارتفاع مستوى التشغيل وتراجع معدلات البطالة، مما يؤثر إيجابيا في مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، والعكس صحيح.
U_t	تشير إلى حد الخطأ العشوائي، الذي يفترض فيه أن يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي، ولذا يكون وسطه الحسابي مساويا للصفر وتباينه ثابتا وقيمة مستقلة.

• نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك باستخدام برنامج (Eviews 10). وبعد إدخال عدة صيغ لتقدير النموذج القياسي تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (03): نتائج تقدير النموذج القياسي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.708259	0.352864	-4.841129	0.0002
LNIC	-0.032541	0.025683	-1.267034	0.2222
LNIX	-1.477812	0.108517	-13.61821	0.0000
LNEMR	5.510669	0.221708	24.85555	0.0000
R-squared	0.982404	Mean dependent var	4.862916	
Adjusted R-squared	0.979298	S.D. dependent var	0.458876	
S.E. of regression	0.066023	Akaike info criterion	-2.427975	
Sum squared resid	0.074104	Schwarz criterion	-2.229018	
Log likelihood	29.49374	Hannan-Quinn criter.	-2.384796	
F-statistic	316.3701	Durbin-Watson stat	2.417308	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بواسطة الباحث، اعتمادا على برنامج (EViews10)

حيث أن:

$$lmgdp = -1.70 - 0.03lnic - 1.47lnix + 5.51lnemr$$

$$t \quad (-4.84) \quad (-1.26) \quad (-13.61) \quad (24.85)$$

$$R^2 = 0.98 \quad F = 316.37$$

من خلال هذا التقدير يلاحظ ما يلي:

- **معدل التضخم (IC)**، كان تأثيره سلبيا في النمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاع معدل التضخم بـ 10% يترتب عليها تراجع النمو بنسبة 0.01%، وهذا ما يتوافق مع الفرضية المطروحة.
 - **سعر الصرف الوطني (LX)**، وقد كان تأثيره سلبيا، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وما يترتب عليه من انخفاض في الدينار الجزائري بنسبة 1%، يترتب عليه تراجع في النمو الاقتصادي بحوالي 1.47%.
 - **القوة العاملة (EMR)**، كان تأثير القوة العاملة إيجابيا في النمو الاقتصادي بل وأكثر المتغيرات تأثيرا فيه نتيجة لارتفاع قيمة المرونة المقدرة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاع مستوى التشغيل بنسبة 1% يترتب عليه ارتفاع في النمو الاقتصادي بنسبة 5.85%، وهذا يوضح أهمية ارتفاع مستوى التوظيف وما يترتب عليه من زيادة في الناتج وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع الجزائري.
- يتضح مما سبق، أن كلا من عدم الاستقرار الاقتصادي - سواء الداخلي أو الخارجي - يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الجزائري، ويعد أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن تدني معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم معوقا أساسيا لعمليات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يتطابق مع اقتصاديات كثير من البلدان العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية كما ذهب إليه الباحث علي عبد الوهاب نجا. كما توضح نتائج القياس المقدرة التفسيرية حيث أن 98% من التغيرات في النمو الاقتصادي تفسر من خلال التغير في المتغيرات المدرجة

بالنموذج، فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما توضحه إحصائية درين- واتسن (DW) ، كما أن النتائج تتفق مع الفرض المبدئي للبحث في أن كلا من عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي، منا تتفق تلك النتائج إلى حد كبير مع التوقعات القبلية ومنطق الأدبيات النظرية.

• النتائج

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها بما يلي:

- عانى الاقتصاد الجزائري عدم الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي متمثلا في ارتفاع مستوى التضخم، أو على المستوى الخارجي متمثلا بالتراجع المستمر في العملة الوطنية، وأن المتغيرين يؤديان معا إلى عديد من المشكلات والاختلالات، مما أثر سلبا في مستوى الأداء الاقتصادي، ويعد أحد الأسباب الرئيسية لتدني معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- توضح نتائج القياس أن عدم الاستقرار الاقتصادي - سواء الداخلي أو الخارجي - أثر سلبا في النمو الاقتصادي بالمجتمع الجزائري، ويعد أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن انخفاضه، بينما معدل التشغيل أثر إيجابيا في معدل النمو الاقتصادي، كما توضح نتائج القياس أن المقدرة التفسيرية مرتفعة، أن النتائج تتفق مع الفرض المبدئي للبحث وتتوافق إلى حد بعيد مع التوقعات القبلية ومنطق الادبيات النظرية والتطبيقية.

• التوصيات: في ضوء ما توصل إليه من نتائج تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي،

- ومن ثم الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية في الجزائر بالمستقبل بما يلي:
- اتخاذ السياسات المالية والنقدية الملائمة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخليا ومن ثم الحد من التضخم، الأمر الذي يسهم في الحد من تأثيراته السلبية في معدل النمو الاقتصادي.
 - اتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتحد من الواردات وتشجع تدفقات رؤوس الأموال وتزيد تدفقات تحويلات العاملين بالخارج بما يهدف إلى زيادة النقد الأجنبي، ومن ثم الحد من عجز ميزان المدفوعات وبالتالي من تدهور قيمة العملة الوطنية، وبما يدعم القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الجزائري.
 - ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فضلا عن الشفافية في تطبيق القوانين والقرارات، بما يعمل على توفير البيئة الملائمة لزيادة الاستثمار وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يساعد على توفير مزيد من فرص العمل، ومن ثم الارتفاع بمستوى التوظيف ويزيد القدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات الوطنية، وبالتالي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

• المراجع

1. السعيد فرحات جمعة. (2000ص357). **الأداء المالي لمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة** - دار المريح للنشر.
2. بلقاسم العباس. (2003 ص 26). **سياسات أسعار الصرف** . سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23.
3. جمال محمد حماد. (2014 ص41-42). **التضخم وآثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية** . حوليات آداب عين شمس المجلد 43 .
4. سعيد سامي الحلاق. (2016ص182). **النقد والبنوك والمصارف المركزية**. عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5. عبد القادر شويرفات، مُجدّ الناصر حميداتو. (2016 ص286). أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية للفترة(1989-2014). مجلة الباحث، العدد 16.
6. عبد الوهاب دادن، رشيدة زاوية. (2016ص10). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03.
7. عقبة مخنان، اميرة مخنان. (2017). قياس وتقييم محددات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة(1990-2014) - دراسة قياسية-. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 05، 276.
8. علي عبد الوهاب نجا. (2015). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2012، دراسة تحليلية قياسية. بحوث اقتصادية عربية العددان: 73-72.
9. محفوظ جبار. (2016 ص20). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية. مجلة الباحث العدد 16.
10. مُجدّ حسن مُجدّ أحمد، الخليفة. (2013 ص 40-39). معدل التضخم اثاره وطرق علاجه. مجلة المصري - السودان.
11. مُجدّ طلحة. (2019/2018 ص 70-71). أطروحة دكتوراه بعنوان: قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، الفترة الممتدة: 1970-2017. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
12. مروان غطوان. (1989ص177). مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية. قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر.
13. وليد بشيشي. (2015 ص 109). متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر. مجلة القدس.

14. Anono abdurahaman zubairu Amunu umaru(2012) .pp 185-186 .(Effect of Inflation on the Growth and Developement of Nigerian Economy.(An Empirical Analysis) .*International Journal of Business and Social vol 3 n°10*.
15. ILir Miteza 2006) .p77 .(Devaluation and Output in Five Transition Economies: A Panel Concecration Approach of Poland, Hungary, Czech Republic, Slovakia and Romania 1993-2000 . *Applied Econometrics and International Development vol06 n°01*.
16. Tirsit Genye 2011) .p 03 .(Currency Devaluation and Economic Growth the case of Ethiopia .Departement of Economics, Stockholm University EC9901 Master Thesis.